האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

26 تمّوز 2017

حضرة

مفوّض الشرطة يورام هليفي

قائد شرطة لواء القدس

شرطة إسرائيل

عبْر فاكس: 02-5898988

**الموضوع: المسّ بحرّية الحركة والعبادة والتجارة في القدس القديمة ومحيطها**

نتوجّه إليك في أعقاب الخطوات الصارمة التي تتّخذها الشرطة خلال الأيام العشرة الأخيرة، من قيود كثيرة تُفرَض لفترات طويلة على حرّية الحركة والتنقّل، وحرّية العبادة وحرّية العمل في القدس على البلدة القديمة ومحيطها.

1. في أعقاب عملية إطلاق النار، يوم الجمعة 14.7.2017، أغلقت شرطة القدس طيلة يومين كاملين جزءًا من أبواب القدس القديمة التاريخية، وفي أبواب أخرى نصبت حواجز وأوقفت عناصر شرطة ليتيحوا أو يمنعوا الدخول في أعقاب التفتيش. كذلك، أغلقت الشرطة شارعًا محاذيًا للبلدة القديمة هو شارع السلطان سليمان من أوّله إلى آخره، بحيث منعت عبور السيّارات والمشاة على حدّ سواء. إضافة إلى ذلك، طالبت الشرطة أصحاب المحلاّت التجارية في الحيّ الإسلامي وفي شارع السلطان سليمان بإغلاق محالّهم التجاريّة.

2. في يوم الأحد، 17.7.2017، كانت الحواجز الكثيرة ما زالت منصوبة عند أبواب البلدة القديمة وفي داخل البلدة القديمة كما في مناطق خارجها. تبيّن من الإفادات التي جمعناها أنّ عناصر الشرطة الذين وقفوا عند هذه المداخل منعوا دخول أيّ من السكّان أو المواطنين الفلسطينيين الذين أرادوا الدخول إلى البلدة القديمة، سوى لمن أبرزوا بطاقة هويّة يظهر فيها عنوان الشخصي داخل البلدة القديمة. في الوقت نفسه، أتاحت عناصر الشرطة حرّية الحركة للسيّاح وللإسرائيليين اليهود دون أيّ عائق. لقد أفاد عيران صدقياهو، وهو مرشد سياحة إسرائيلي، أنّه رافق في يوم السبت، 15.7.2017، مجموعة سيّاح إسرائيليين دخلوا البلدة القديمة من باب الخليل دون أيّ عائق. خلافًا لذلك، منعت الشرطة داوود عليّان، وهو فلسطيني يحمل الجنسيّة الإسرائيلية، من دخول البلدة القديمة عبْر باب النبي داوود، وكان ذلك يوم 17.7.2017 بعد الظهر. لقد أوضح له الشرطي بكلّ صراحة أنّ دخوله ممنوع، وذلك في الوقت الذي كان يهود يدخلون دون اعتراض طريقهم.

3. قُبَيل يوم الجمعة الماضي استعدّت الشرطة بتعزيزات كبيرة، وفرضت **سلسلة جديدة من القيود على دخول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة**. ضمن ذلك، سمحت فقط بدخول من هم فوق سنّ 50 من الرجال سكّان المنطقة، بعد التدقيق في العنوان المسجّل في بطاقة الهويّة، وسمحت بدخول النساء من جميع

האגודה לזכויות האזרח בישראל, ת"ד 53262, ירושלים 9153102, טלפון: 02-6521218, פקס: 02-6521219
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل, ص. ب. 53262, القدس 9153102, تل: 02-6521218, فاكس: 02-6521219
PO Box 53262, Jerusalem 9153102, Israel, Tel. ++972-2-652-1218, Fax ++972-2-652-1219
www.acri.org.il, mail@acri.org.il

الأعمار. جميع الشباب الفلسطينيين الذين أتوا لإقامة الصلاة ولم تنطبق عليهم شروط الدخول اضطرّوا للصلاة على الأسفلت في الشوارع المؤدّية إلى البلدة القديمة.

4. كما نتذكّر جميعًا، في أعقاب نصب البوّابات الإلكترونية في الأسبوع الماضي جرت اعتصامات احتجاجية وأقيمت صلوات في المواقع القريبة من مداخل الحرم الشريف. منذ يوم الأحد، 23.7.2017، ابتدأت الشرطة بفرض **قيود إضافية على المصلّين**. أحيانًا، مُنع المصلّون من إقامة الصلاة قرب مداخل الحرم الشريف وجرى إبعادهم إلى أبواب البلدة القديمة. ضمن ذلك أُبعد مصلّون من باب المجلس على سبيل المثال. في أحيان أخرى قرّرت الشرطة منع الصلاة حتى قرب أبواب البلدة القديمة، وأبعدت المصلّين عن المدخل القريب من باب الأسباط نزولاً إلى الشارع الرئيسي.

5. إضافة إلى ذلك، شرطة لواء القدس ثبّتت سياسة باطلة ومرفوضة تقتضي إجبار أصحاب المحلاّت التجارية الفلسطينيين على إغلاق محلاّتهم لساعات طويلة وأحيانًا طيلة يوم بأكمله عند حدوث عمليّات في القدس الشرقيّة. مطالبة التجّار بإغلاق محلاّتهم يرافقها في أحيان كثيرة التهديد بفرض غرامات ماليّة من قبَل مختلف السلطات إذا لم يستجب أصحاب المحلاّت للتعليمات. وكما هو معلوم كنّا قد قدّمنا في هذا الشأن التماسًا إلى المحكمة العليا ضدّ هذه السياسة (ملف 3980/17 عايد الأيوبي ضدّ شرطة لواء القدس).

6. ليست هذه المرّة الأولى التي تقرّر فيها شرطة القدس اتّخاذ خطوات مشدّدة ضدّ السكّان والتجّار والمصلّين الفلسطينيين في القدس شرقيّة، ولكنَ خطوات الشرطة في هذه المرّة تبدو أكثر صرامة وشدّة. لقد انعكس ذلك في سلسلة من القرارات التعسّفية بشأن إغلاق شوارع بأكملها طيلة ساعات بل وأيّام، وإغلاق محلاّت تجارية، والتسبّب بشلل تامّ في مركز نشاط حيويّ في البلدة القديمة وشوارع رئيسية خارجها مثل شارع السلطان سليمان، وكذلك شلّ المحطة المركزية القريبة من باب العامود في الأيام الأولى التي أعقبت العملية. هذا كلّه، في حين استمرّ مجرى الحياة عاديًّا ودون أيّة إعاقة في حارة اليهود وفي كلّ ما يتعلّق بدخول اليهود والسيّاح إلى البلدة القديمة.

**9.** منع دخول المصلّين والسكّان إلى البلدة القديمة أو إلى محيطها يشكّل **انتهاكًا باطلاً ومرفوضًا لحرّية الحركة والتنقّل**. وفقًا لتعليمات الشرطة (الصيغة المعدّلة) من عام 1971، تقليص حرّية الحركة يقتضي وجود **"تخوّف ملموس من ضرر جسيم"**، ويشترط أن يكون الأمر الصادر بناءً على ذلك "أمر معقول وضروريّ". حتى عند وجود حالة أمنيّة طارئة وتشكّل خطرًا على حياة أشخاص، فإنّ التقييم "تخوّف ملموس من ضرر جسيم" لا يجوز تعميمه بشكلّ فظّ على جميع سكّان المدينة الفلسطينيين. وَصْم مئات آلاف الأشخاص كمشتبهين محتملين، فقط بسبب مكان سكناهم وهويّتهم الفلسطينية، لا يُعتبَر تأويلاً معقولاً لبنود تعليمات الشرطة المذكورة أعلاه، بل هو يناقض بديهيّات القانون. فرض **الإغلاق ونصب الحواجز على نطاق واسع يتعارضان مع غايات القانون وبالتالي يشكّلان تجاوزًا للصلاحيّات**.

10. إضافة إلى ذلك، قرار منع دخول سكّان البلدة القديمة الفلسطينيين يشكّل تمييزًا على أساس قوميّ. إنّه أمر مرفوض من أساسه حيث ينتهك أسّ الحقّ في الكرامة. تستند السلطات بصورة موسّعة إلى قناعاتها واعتباراتها في بلورة سياسة تطبيق التعليمات أو القوانين، ولكنّ هذا الأمر يجب أن يتمّ دائمًا ضمن نطاق **الاعتبارات الموضوعية**. عندما **تدخل اعتبارات ذات صلة بأصل الشخص أو انتمائه إلى فئة معيّنة، يصبح تطبيق التعليمات انتقائيًّا وباطلاً**: "التطبيق الانتقائي يتعارض على نحوٍ صارخ مع مبدأ المساواة أمام القانون بالمعنى الأساسيّ لهذا المبدأ. إنّه مدمّر لسلطة القانون؛ ويستولد الرفض بمنظور العدل؛ ويشكّل خطرًا على منظومة القضاء". (المحكمة العليا 6396/96 زاكين ضدّ رئيس بلدية بئر السبع، قرارات المحكمة العليا مجلّد ن ج (جزء3) 289، 305 (1999)).

11. وظيفة الشرطة أن تحافظ على الأمن والنظام العامّ وأن تبذل قصارى جهدها لتهدئة الأوضاع. بعض من ممارسات عناصر الشرطة في القدس أتت على عكس ذلك تمامًا: ظهرت في وسائل الإعلام صور أفراد الشرطة وهم يفرّقون المصلّين بالقوّة بواسطة قنابل الصوت قبل أن يتمّوا صلاتهم، وهم يركلون مصلّيًا في دوّار راس العامود وهو ما زال يجلس على سجّادة الصلاة. هذه فقط أمثلة على ممارسات تخالف تعليمات الشرطة وبالتأكيد لا تُسهم في تهدئة الأوضاع. إن سياسة القبضة الحديديّة تجاه السكان، والتي

تمسّ بصورة بليغة بالكرامة وبحرّية الحركة وحرّية العمل بحرّية العبادة للمصلّين في أحد أكثر المواقع قدسيّة لديهم، لا يأتي منها سوى التصعيد.

**12. نحن نطالب بالتوقف فورًا عن اتّباع هذه السياسة الانتقائية، بخصوص وصول السكان الفلسطينيين إلى البلدة القديمة ومحيطها، وبالحرص على حرّية العبادة للمصلّين.**

مع فائق الاحترام
نسرين عليّان، محامية

نسخة إلى:

مفتش الشرطة روني الشيخ، قائد عامّ الشرطة، فاكس: 02-5428118

مقدّم دانا أبيلت-إليسار، المستشارة القضائية للشرطة، فاكس: 02-5898762

رقيب ميخائيل فرانكنبورغ، المستشار القضائي، شرطة لواء القدس، فاكس: 02-5898762

المحامي أودي إيتان، النيابة العامّة، (بالبريد الإلكتروني)

دور كورن، مستشار رئيس البلدية لشؤون القدس الشرقيّة، بلدية القدس (بالبريد الإلكتروني)

האגודה לזכויות האזרח בישראל, ת"ד 35401, ירושלים 91352, טלפון 02-6521218 פקס : 02-6521219
mail@acri.org.il www.acri.org.il